



مؤشرات مفزعة بحاجة إلى معالجة جذرية

## استقالة الحكومة تترك التزام تونس ببرنامج صندوق النقد

### انحدار الجدارة الائتمانية يقلل ثقة المؤسسات المالية الدولية والدوائر المانحة في الاقتصاد

تجلت ملامحه مع إعلان وزير التنمية والاستثمار سليم العزاسي مؤخرا أن السلطات تتفاوض مع كل من السعودية وقطر وفرنسا وإيطاليا لإجراء مدفوعات القروض المتوقعة هذا العام وهي تأمل في ترتيب صفقة جديدة في غضون أربعة أشهر مع صندوق النقد الدولي.

وتقول السلطات إن الخطوة تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية من القروض وفوائدها، التي تنقل كاهل الميزانية العامة وذلك بطلب إرجاء سدادها في الوقت الحالي، لكن خبراء اعتبروا الأمر مؤشرا خطيرا على اتساع رقعة الأزمة الاقتصادية.

ولكن خبراء أكدوا لـ"العرب" أن هذا القرار المخالف يعتبر سابقة في تاريخ تونس وهو يتجاوز مرحلة الحلول الترقيعية ليصل إلى احتمالات أكثر خطورة ما لم يتم تفكيك عقبات الفساد والبيروقراطية المتراكمة والمكبلة للنمو.

وأضاف أن "وقوع أزمة كورونا كان أشد تأثيرا على البلدان الضعيفة اقتصاديا ومنها تونس التي تعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي والتي تعيش من شراكاتها التجارية".

وتابع أن "بعد ثورة يناير 2011 لجأت تونس إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وإصدار سندات في السوق المالية الدولية لتعبئة موارد للموازنة ولتسد الفجوة فيها وهو الأمر الذي واصلت فيه كل الحكومات لتصل نسبة الدين في النهاية إلى هذا المستوى الخطير".

وأوضح الخبير أن حالة عدم الاستقالة على كل المستويات است إلى تعطيل أهم محركات النمو وهو إنتاج الفوسفات، وهي عوامل أثرت على موقع تونس وعلى تصنيفها السيادي.

وحذرت وكالة موديز تونس من مخاطر سيولة خطيرة ناجمة عن تغيير الحكومات وشلل أجهزة الدولة وقتلها في إرساء إدارة ناجعة للتحديات الاقتصادية.

وشدد حداد على أن هذه الوضعية ستجعل من موديز تخفيض التصنيف السيادي لتونس ما سينجر عنه صعوبات كبيرة للبلاد عند خروجها إلى أسواق المالية العالمية وما يجعلها عرضة للمخاطر السيادية التي تكلف الدولة نسبة فوائض أعلى.

وتتخوف الأوساط الاقتصادية والائتمانية من تكرار سيناريو لبنان في تونس حيث يشكل التاجيل أو التخلف عن سداد الدين مؤشرا على انهيار المقدرات المالية للبلاد.

دخلت تونس في منعطف خطير اقتصاديا بعد استقالة الحكومة حيث تسبب ذلك في ارتباك التزاماتها المالية ورفع مخاطر الجدارة الائتمانية للسيولة فضلا عن ضرب سمعتها وتصنيفها السيادي، وبالتالي مستقبل تعاملاتها التي باتت على محك الاضطرابات ما ينذر بسيناريوهات معقدة قدرها خبراء بالتخلف الجزئي أو الكلي عن سداد الديون.

وأضاف أن "وقوع أزمة كورونا كان أشد تأثيرا على البلدان الضعيفة اقتصاديا ومنها تونس التي تعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي والتي تعيش من شراكاتها التجارية".

وتابع أن "بعد ثورة يناير 2011 لجأت تونس إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وإصدار سندات في السوق المالية الدولية لتعبئة موارد للموازنة ولتسد الفجوة فيها وهو الأمر الذي واصلت فيه كل الحكومات لتصل نسبة الدين في النهاية إلى هذا المستوى الخطير".

وأوضح الخبير أن حالة عدم الاستقالة على كل المستويات است إلى تعطيل أهم محركات النمو وهو إنتاج الفوسفات، وهي عوامل أثرت على موقع تونس وعلى تصنيفها السيادي.

وحذرت وكالة موديز تونس من مخاطر سيولة خطيرة ناجمة عن تغيير الحكومات وشلل أجهزة الدولة وقتلها في إرساء إدارة ناجعة للتحديات الاقتصادية.

وشدد حداد على أن هذه الوضعية ستجعل من موديز تخفيض التصنيف السيادي لتونس ما سينجر عنه صعوبات كبيرة للبلاد عند خروجها إلى أسواق المالية العالمية وما يجعلها عرضة للمخاطر السيادية التي تكلف الدولة نسبة فوائض أعلى.

وتتخوف الأوساط الاقتصادية والائتمانية من تكرار سيناريو لبنان في تونس حيث يشكل التاجيل أو التخلف عن سداد الدين مؤشرا على انهيار المقدرات المالية للبلاد.

**تأثير كورونا كان شديدا على تونس التي تعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي وعلى شراكاتها التجارية**

وحذر الخبير من أن السيناريوهات الأكثر خطورة هي اتجاه تونس إلى التخلف الجزئي أو الكلي عن سداد الدين على خطى لبنان بعد فشلها في كل محاولات الإصلاح. ويرى خبراء أن تونس بدأت فعليا تسير نحو هذا المنعطف الخطير والذي

سنة عدوني صحافية تونسية

تونس - تسير المؤشرات المالية التونسية في طريق من الألام وتوشك جميعها على الانفجار بالنظر إلى تعطل النمو وارتفاع البطالة وارتفاع حجم الدين، الأمر الذي يقود إلى أزمة اقتصادية خطيرة يصعب الخروج منها على اعتبار انهيار كل محاولات الإصلاح ومواصلة التخبط في مسار التذبذب السياسي.

وأكد خبراء لـ"العرب" أن استقالة الحكومة خلال هذا الظرف المالي الحساس ستتسبب في إشكاليات كبيرة لاسيما مع ارتفاع غير مسبوقة في نسبة الدين الخارجي التي أصبحت تقدر بنحو 85 في المئة.

وكان من المنتظر أن تجري مفاوضات رسمية خلال الأسابيع القادمة مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل، غير أن استقالة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ إثر إيداعه في قضية تضارب مصالح على علاقة بشركة له أسهم فيها تتعامل مع الدولة عطلت مسار هذه المحادثات.

وقدم وزير المالية نزار يعيش خلال ندوة صحافية الثلاثاء العديد من الأرقام التي أكدت خطورة الوضع الراهن، حيث أكد أن المداخيل الجبائية سجلت انخفاضا غير مسبوقة بلغ خلال النصف الأول من العام الجاري نسبة 12 في المئة وانخفضت قيمة الضريبة على الدخل بنحو 1.2 في المئة.

وسجلت الضريبة على الشركات انخفاضا سلبيا حيث بلغت 30 في المئة فيما توقع الوزير أن يبلغ العجز في الموازنة نحو 7 في المئة خلال العام الجاري.

وسبق أن ذكرت وزارة المالية أن تونس ستطلب بضع المئات من ملايين الدولارات بحيث يكون البرنامج الجديد مع صندوق النقد وفق انطلاقة تصور إستراتيجية جديدة للحكومة.

ولكن إستراتيجية تونس لم تعد ذات جدوى بعد التغييرات السياسية وبدء مسار تشكيل آخر، لا يتوقع أن ترى النور قريبا، من أجل منحها الثقة وفق تصورات مغايرة وهو ما سيرتبط عنه تعطل منح تونس مساعدات جديدة في الوقت الحالي.

وقال الخبير الاقتصادي نادر حداد إن "تغيير الوزراء يقلل من ثقة المؤسسات المالية الدولية والدوائر المانحة في تونس ما يضاعف جبل التحديات أمام البلد المنهك اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا".

## صدمتا الوباء والنفط تدفعان شركات الخليج لتأجيل استثماراتها

وأشار التقرير إلى أن الطيران والسياحة هما الأكثر تضررا من أزمة النفط والوباء، لاسيما في إمارة دبي حيث للنقل والسياحة أهمية كبيرة للاقتصاد.

وقالت الوكالة إن قطاع العقارات في دبي، الذي تباطأ طيلة معظم العقد الماضي، سيواجه المزيد من الضغط. وخفضت هذا الشهر التصنيف الائتماني لائتمنين من أكبر شركات العقارات في الإمارات إلى "عالي المخاطر".

وتتوقع ستاندر أند بورز ضعفا واضحا في معدلات الائتمان في ظل تعاف محدود في النصف الثاني من العام الحالي وكذلك استمرار تخمة العرض وضعف الطلب خاصة من المشترين الدوليين.

وكشفت بيانات رفينيتيف أن السندات الدولية التي أصدرتها إعمار العقارية، أكبر شركة عقارات في دبي، انخفضت ثمانية في المئة منذ بداية العام. وقالت الوكالة "نظرا لتحديات نمو الإيرادات وغياب الرؤية الواضحة بشأن توقيت التعافي فإن التركيز الرئيسي لمعظم الشركات التي تصنفها هو إدارة التدفقات النقدية والحفاظ على السيولة".

وتراجع الشركات تكاليف التشغيل وتعيد التفاوض بشأن العقود ولجأت إلى خفض الأجر وتسريح العمالة. كما تخفض شركات النفط التكاليف، وتستفيد تلك الشركات من ميزة تتعلق بالتكلفة مقارنة مع الشركات العالمية المنافسة، حيث من المتوقع أن ترحى إوبطبي والكوييت وقطر وعمان استثماراتها كبيرة مرتقبة في تطوير أنشطة المصب.

وتحتل شركات الاتصالات والمرافق بوضع أكثر امانا لكنها قد تتأثر برحيل العمال الأجانب الذين يشكلون نسبة كبيرة من تعداد سكان المنطقة.

وكان صندوق النقد الدولي توقع هذا الشهر أن تخسر دول الخليج نحو 200 مليار دولار من عائدات النفط هذا العام. وتوقع أيضا انكماش النمو في دول الخليج هذا العام بنحو 7.1 في المئة، في أدنى معدل له منذ أربعة عقود.

تؤكد أحدث المؤشرات أن الكثير من الاستثمارات في منطقة الخليج فقدت جدواها الاقتصادية في ظل تبعات أزمة كورونا والانحدار القياسي في أسعار النفط العالمية، إذ بدأت الشركات تجد صعوبة في العثور على التمويلات لمواصلة نشاطها، الأمر الذي أجبر بعضها على إلغاء الكثير من المشروعات.

من غيرهم مع تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع الدخل المتاح للإنفاق وضعف اتجاهات التوظيف. وتابعت "الشركات تراجع تكاليف التشغيل، وتعيد التفاوض بشأن العقود ولجأت إلى خفض الرواتب وتسريح العمالة، ومن المتوقع أن ترحى الإمارات والكوييت وقطر وسلطنة عمان، استثماراتها كبيرة مرتقبة في تطوير أنشطة نفطية".

ومن الواضح أن أزمة تفشي انتشار فايروس كورونا المستجد وتأثيرات تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تشكلان أبرز التحديات التي تواجهها معظم شركات المنطقة.

وتكررت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني في تقرير حديث نشرته الأربعاء أن الشركات في منطقة الخليج، التي تضررت بسبب تراجع أسعار النفط وأزمة كورونا، سترحى على الأرجح الاستثمارات هذا العام حيث تولي اهتمامها للتكاليف والسيولة.

وحذرت الوكالة من أن التعافي سيستغرق ما لا يقل عن بضعة فصول، الأمر الذي سوف يزيد الضغوط على المسؤولين التنفيذيين لإيجاد حلول عاجلة تجعل شركاتهم تتأقلم مع الوضع الراهن.

وأصدرت ستاندر أند بورز تقييمات سلبية لستة عشر كيانا في دول مجلس التعاون الخليجي الست وتوقع انكماش اقتصاديا في نطاق بين منتصف وأقصى خاثة الأحاد لمعظم دول المجلس هذا العام.

ولم تكن معظم القطاعات والأسواق في المنطقة من ضغط شامل بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتراجع المداخيل ونقص الطلب على القوة العاملة. وقالت الوكالة "توقع ضغطا شاملا في معظم القطاعات والأسواق في المنطقة لكن البعض سيشعرون به أكثر

وتسببت جائحة كورونا في انكماش الأنشطة الاقتصادية حول العالم بما فيه دول الخليج، حيث نتج عنه تقليص في الإنتاج والطلب على الاستهلاك، وهو إلى هبوط أسعار النفط إلى متوسط 15 دولارا للبرميل في أبريل الماضي.

## السعودية تبدأ رحلة توطين الوظائف في مجال الصيدلة

وتبذل الحكومة جهودا كبيرة في إصلاح قوانين العمل لتوطين الوظائف، عبر إلزام القطاع الخاص بالآثار العمالة الوطنية عن نسب محددة وفرضها رسوما شهرية على العمالة الأجنبية.

لكن محللين يقولون إن الإصلاحات الاقتصادية كانت لها آثار جانبية مثل تسريح العمال لخفض التكاليف التشغيلية من قبل الشركات التي تراجع أرباحها أو تسجل خسائر.

وانطلقت السعودية منذ سبتمبر 2018 بشكل رسمي بتطبيق قرار الحكومة القاضي بتوطين الوظائف للسعوديين في العديد من القطاعات بينها التجربة والتي تمت على ثلاث مراحل.

وشملت الأنشطة المعنية في المرحلة الأولى، محلات السيارات والدراجات النارية ومحلات الملابس الجاهزة وملابس الأطفال والمستلزمات الرجالية ومحلات الأثاث المنزلي والمكتبي الجاهز ومحلات الأواني المنزلية.

وبعد شهرين من ذلك التاريخ انطلقت في إجراءات التوطين بثلاثة أنشطة أخرى وهي محلات الساعات والنظارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية. واستكملت في العام الماضي توطين 5 أنشطة شملت محلات الأجهزة والمعدات الطبية ومواد الإعمار والبناء وقطع غيار السيارات والسجاد والحلويات.

وسبق أن قامت وزارة العمل باتخاذ خطوة مشابهة قبل ذلك، حينما قررت قصر العمل بمهنتي بيع وصيانة الجوال على المواطنين وفرضت عقوبات بحق أرباب العمل المخالفين.

وأنت الإصلاحات الاقتصادية الحازمة وإجراءات التقشف خلال السنوات الأربع الأخيرة، والتي تضمنت خفض الإنفاق والدعم الحكومي وحرمة واسعة من الرسوم والضرائب الجديدة، إلى تقليص نشاط الشركات وهوامش أرباحها.

الرياض - انتقلت مساعي السعودية لتوطين المواطنين في الأنشطة التجارية إلى مرحلة جديدة من التنفيذ من خلال استهداف مهنة الصيدلة.

والخطوة هي استثمارا لسياسة دشنتها الحكومة قبل عامين ضمن خطط الإصلاح الاقتصادي الهادفة لخفض الأعباء المالية المترتبة عن الاعتماد على الوافدين، رغم قلق البعض من تأثيراتها على تباطؤ الأنشطة التجارية وقلة تأثيرها على معدلات البطالة.

وبدأت الحكومة الأرباع في توطين 20 في المئة من مهنة الصيدلة، على أن ترتفع النسبة إلى 30 في المئة مطلع يوليو العام المقبل.

ويأتي القرار تطبيقا لقرار وزير الموارد البشرية أحمد الراجي بالتعاون مع وزارة الصحة بتوطين تدريجي لمهنة الصيدلة والمهن التابعة لها، الصادر في فبراير الماضي.

ومن المقرر أن يطبق القرار على الشركات التي يتجاوز عدد العاملين

الوافدين لديها في مهنة الصيدلة، 5 فأكثر. وتقول وزارة العمل إن القرار الجديد يأتي لتمكين السعوديين من فرص العمل ورفع معدلات مشاركتهم في القطاع الخاص.

وأوضحت أنه سيتم تطبيق عقوبة مخالفة توطين المهن المقصورة على السعوديين والسعوديات، في حال عدم تنفيذ القرار من قبل أصحاب تلك الأعمال، لكنها لم تذكر بالضبط نوعية تلك العقوبات.

وانخفض معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 11.8 في المئة، مقارنة بنحو 12 في المئة بمقارنة سنوية.

وتتوقع وزارة الاقتصاد أن يصل معدل البطالة بين السعوديين إلى نحو 10.6 في المئة في 2020، فيما تستهدف السعودية ضمن رؤيتها المستقبلية 2030، خفض معدل البطالة بين مواطنيها إلى 7 في المئة.

وتتوقع أن تستثمر الشركات في دول الخليج حتى نهاية العام الجاري، وهو ما قد يجعلها تواجه مخاطر عديدة تتعلق بمسألة التنفيذ نتيجة تقلص التمويلات اللازمة.

وتتوقع أن تستثمر الشركات في دول الخليج حتى نهاية العام الجاري، وهو ما قد يجعلها تواجه مخاطر عديدة تتعلق بمسألة التنفيذ نتيجة تقلص التمويلات اللازمة.

وتتوقع أن تستثمر الشركات في دول الخليج حتى نهاية العام الجاري، وهو ما قد يجعلها تواجه مخاطر عديدة تتعلق بمسألة التنفيذ نتيجة تقلص التمويلات اللازمة.

وتتوقع أن تستثمر الشركات في دول الخليج حتى نهاية العام الجاري، وهو ما قد يجعلها تواجه مخاطر عديدة تتعلق بمسألة التنفيذ نتيجة تقلص التمويلات اللازمة.

وتتوقع أن تستثمر الشركات في دول الخليج حتى نهاية العام الجاري، وهو ما قد يجعلها تواجه مخاطر عديدة تتعلق بمسألة التنفيذ نتيجة تقلص التمويلات اللازمة.

وتتوقع أن تستثمر الشركات في دول الخليج حتى نهاية العام الجاري، وهو ما قد يجعلها تواجه مخاطر عديدة تتعلق بمسألة التنفيذ نتيجة تقلص التمويلات اللازمة.

وتتوقع أن تستثمر الشركات في دول الخليج حتى نهاية العام الجاري، وهو ما قد يجعلها تواجه مخاطر عديدة تتعلق بمسألة التنفيذ نتيجة تقلص التمويلات اللازمة.

وتتوقع أن تستثمر الشركات في دول الخليج حتى نهاية العام الجاري، وهو ما قد يجعلها تواجه مخاطر عديدة تتعلق بمسألة التنفيذ نتيجة تقلص التمويلات اللازمة.



خطوات طموحة لتطويق مشكلة البطالة